للغاية من الشئمة وتنجن ومن الراديوم ولهذا نقول باختصار انَّ طريقتهما ونتيجتهما واحدة

ومما يستدلّ من هذه الامور العجيبة ان الانسان في القرون الماضية بسوء علاجهِ كان يفرغ جهدهُ ليعاكس الطبيعة ويسلك الطريق المخالفة لنواميسها ولهذا بقي حتى اليوم محروماً من منافعها كالولد العقوق الذي يرفض عناية والديه قبل ان يبلغ اشده

واعلم انَّ الطبيعة امٌّ حنون اوجدت لنا كلما هو مفيد ونافع لكننّا نرفض الاعتراف بها ونخالف نصائحها ولذلك ابتُلينا بامراض افتك الملايين اذ لم نرضَ بها طبيباً. فحبُّ الذات والانانيَّة اضعفا قوانا وكادا يفضيان بنا الى الهلاك وهي تنظر الينا والدموع ملءُ العيون باسطة ذراعيها وفيها من الفوائد والمنافع الكثيرة ما لا يعدّ ولا يحصى. علمت بان من ضروريات المعيشة التمرين والدور فلم نبالِ بهما ولم نعمل بما سنّته لنا وقد قام التمدن فعاكسها بكل قواهُ فاعتاد الانسان الكسل وقلة الحركة بدلاً من التمرين وعرض الهواء النقي بالانزواء والاختلاء في اماكن ضيقة ومظلمة

فعلى هذه الايضاحات صار يكفي الطب شرفاً وفخراً بانهُ لشعر بهذه الضروريات وعرفها وجاهر بوجوب استعمالها وفاز بنوال نتائج باهرة واشفى امراضاً كانت حتى يومنا هذا قتّالة مريعة

العمل

نظر في تعريفهِ وتجزئتهِ واستقلالهِ والتعاون عليهِ

للطبيب الذكر خليل غانم مندوب سورية سنة ١٨٧٧

توطئة

قصدت حضرة ارملة المرحوم خليل غانم مدينة بيروت بعد وفاة زوجها فاستوطنتها ثلاث سنوات وافادتنا اشياء كثيرة عن قرينها فقيد الاوطان واطلعتنا على بعض كتاباتهِ الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسية التي نُشر بعضها في اوربَّة ومصر فاخترنا منها فصلاً مهمًّا كتبهُ في العمل وشروطهِ وفوائدهِ والتضافر على إنجاحهِ وتعميم منافعهِ فانَّ فيهِ من حسن النظر وإصابة الرأي ما يحقّق قول الكاتبين عنهُ انهُ كان من كبار السياسيين والاقتصاديين يحق لوطنهِ ان يفتخر بهِ. وهذه خلاصة ترجمتهِ

ولد خليل غانم في بيروت سنة ١٨٦٦ من اسرة وجيهة عُرف اكثر افرادها بالفضل وتعدُّد الخدم لوطنهم وطائفتهم فتخرَّج في شبيبته في مدرسة الآباء اللازاريين في عنطورة وبعد ان اتقن فيها الافرنسية حتى امكنهُ بعد ذلك ان يكتب فيها ويخطب وينثر وينظم انكبَّ على درس اللغات العربية والتركية والانكليزيَّة واتقنها كلها. وما بلغ السادسة والعشرين من عمره حتى قُلِّد عضويَّة مجلس تجارة بيروت ثم عين ترجمانًا لمصرفيتها ولولاية سورية وتقلَّب في الوظائف وهو يبرهن فيها كلها عن مقدرة وسموّ ادراك واستقامة حتى بلغ الى منصب الترجمة في الاستانة العلية في الوزارة الخارجية ثم في الصدارة العظمى. وفي اثنا ذلك أُعلن بالدستور في اول سلطنة عبد الحميد الثاني فاسرعت سرورًا الى تعيين خليل غانم كاحد مبعوثيها في مجلس النوَّاب وكان اول من عهد اليهِ النظر في قوانين الدولة الدستورية لاعداد النظامات التي تُقترح على مجلس المبعوثين. وكل يُعرف كيف أبطل ذلك الدستور باستبداد السلطان عبد الحميد واضطرَّ خليل غانم الى ان يفارق بلادهُ لكنَّهُ وقف حياته على خدمة وطنهِ في الغربة وقضى بقيَّة عمره الى وفاتهِ سنة ١٩٠٣ في الانشاء والكتابة حتى عُد من ارباب القلم ولو جُمعت تآليفهُ لانافت عن بضعة مجلَّدات. ومن صفاتهِ الطيبة انهُ كان ابيَّ الطبع عفيف النفس اراد السلطان السابق ان يبتاع سكوتهُ عن المسألة الشرقيَّة بالدرهم فردَّ ثالث الهبات مفضِّلًا عليها صدق النيَّة واخلاص الخدمة لوطنهِ. ومما يدرُّنا ذكرهُ من صفاتهِ الحميدة استمساكهُ بدين اجداده واقامهُ لواجباتهِ الدينية بكل تدقيق كما اكَّدتهُ لنا السيدة مباري قرينتهُ وكما يدلُّ عليهِ مجموع قصائده في السيد المسيح. ومما تشاءُ انخليد ذكرهِ بيننا أن يُنصَّب تمثالهُ في احدى ساحات بيروت كما طلب ذلك جناب الاريبيّ الامير امين افندي ارسلان وأعدَّ التمثال على نفقتهِ فتكون صورتهُ بيننا. كآية الشهامة والاقدام والتفاني في سبيل الوطن

ل. ش

الفصل الأوَّل

في ما هو العمل

العمل قوام النموّ وعماده المتين وركنه المكين وهو اما معنويّ او حسّي فالاول ما يعمل الكاتب بهِ والشاعر والمؤلف والمخترع ونحوهم. والثاني ما يعمل الحائك والخياط والصباغ والنقاش وامثالهم والعقل اساس الاعمال المعنوية وهو يتخلل الحسيَّة لما بين الفكر والعمل من الاشتراك. وكيف كان العمل فهو حقُّ عامله اي ملكه المطلق يتصرف فيهِ كيف يشاء فلا يغتصب ولا يستملك منهُ الَّا ظلمًا واعتداء فان الاستملاك منكر سواء وقع على العمل او على عامله الَّا ان يكون العامل قد اجر نفسه من غيره بقبَل معيَّن فصار عمله ملك غيره برضاه واختياره فلا اغتصاب في الامر ولا نكر فيهِ. وقد يبيِّن لسنَّة الله وحكمتهِ في عباده اذ انهُ رفع منهم ووضع ووصل بينهم بالاحتياج المتبادل فالفقير يحتاج الى الغني كما يفتقر الغني الى الفقير فسبحان الغنيّ القدير المتنزِّه

عن الحاجة وانما جعل العمل دواء لداء الاعواز فكان جالباً للمسرّة دافعاً للمضرّة موجباً للراحة والسعادة

وللاعمال فيما يقول « غارنيه » ثلاثة مجارٍ وهي الاختراع والادارة والاجراء . فزيد يخترع ويدفع ما اخترع الى عمرو ليهيّئ اسباب إجرائه ثم يدفعه الى العملة يجرونهُ بحركة الايدي او الارجل او بحركتهما جميعاً . واعلم ان للحكام الكلمة النافذة والسلطة الغالبة في دوائر الاعمال فاذا لحظوها بعين العناية انفتحت ابوابها وتوفّرت اسبابها واذا مدّوا ايديهم لتوقيف حركتها بتحديد مجاريها فسدت امورها وتلاشت احوالها . اما اهتمامهم بالاعمال فيكون على وجهين الاوّل ان يؤيد الحاكم الامن والحرية لاربابها . والثاني ان يقضي بينهم بالعدل اذا تخالفوا فان لم يفعل ذلك فان العاملين لا يأمنون على انفسهم وعلى اموالهم وتثمرات سعيهم واجتهادهم فتنقبض ايديهم عن الاعمال الّا ما يدفع الحاجّة ويحصل به القوت الضروري كما نرى ذلك في البلاد الخالية من العدل والامن . قال احد الفضلاء : ان الحكومة المختلّة الاحوال المنحرفة عن العدل تكون سبباً في ضياع ملايين لا تحصى من المال فمهما تبذل الرعية من مالها في سبيل الحصول على ادارة منظمة فذلك قليل في جنب ما ينشأ عن تلك الحكومة من المنافع والفوائد

واقول ان الادارة الحسنة لا تقتضي كلفة جسيمة او نفقة واسعة وهبها تقتضي ذلك فان منافعها الناشئة عن التحرّي والاحتساب لا تعدّ ولا تحدّ . ثم ان العمل القائم بالاجور ينتجها الانسان من عماله وفي كل عمل فائدة ان لم تُصِبْك فانها تصيب جارك او عميلك او شخصاً آخر فان لم تحصل الفائدة تلاشى العمل . والاجرة نوعان : الاول ما يسمّى بالالتزام او المقاطعة وهو ان تعهد الى من تشاء عملاً باجرة معلومة يقوم فيه بنفسه مأجوراً عليه لا على ساعات الاشتغال فيكبّ على العمل في الليل والنهار لا يتفرّغ منهُ ساعة بل لو استطاع لوقّف الشمس عن حركتها كما فعل ابن نون الّا انّ ذلك الاجتهاد ربّما ضرّ العمل والعامل فلا يكون العمل متكملاً لأسباب الاتقان امّا العامل فيلوهُ ضعف البدن وسقمه . وقد رأيت كثيراً من اهل بلادي يعاملون البنّائين بالمقاطعة فيمرضون بذلك لموالهم للضياع وارواحهم للتلف فان البنائين اذا اجروا العمل التزاماً جعلوا همهم في سرعة انجازه وتقليل اسباب متانته لتقلّ بذلك

النفقات فيحصل لهم الربح من زيادة الاجرة على المصروف فليتنبه لذلك اصحاب الابنية ولا يطمعوا في فرق الكلفة اليسير مخافة الوقوع في الخسارة الجسيمة فقد يخسر الانسان اذا افرط في طلب الربح. اما ارباب الفلاحة فالجدير بهم ان لا يؤجروا الفعلة للقطاف التزاماً مخافة ان يقطعوا الشجر للتوصل الى الثمر. واما الحصاد فلا بأس في استعمال الفعلة فيه بالمقاطعة

واما النوع الثاني من الاجرة فهو المياومة اي ما يعطى للفاعل من العوض اليومي وهو احسن النوعين نتيجة فان العامل بالاجرة اليومية لا يتعجل العمل لعدم وجود المطمع ولا يتهاون فيه مخافة ان يطرده المؤجر فيكون اشد غيرة واحسن صنعاً من الاجير بالالتزام. ومعظم الاجور في فرنسة يومية سواء كانت الاعمال صناعية او زراعية. واما في انكلترة فجلها التزامية والسبب في ذلك ان اكثر اعمال الانكليز قائمة على حفر الآبار واستخراج المعادن وطرق الحديد وغير ذلك مما لا يقتضي الدقة والتأني كما يقتضيه نسج القماش وغيره من الصناعات الدقيقة. على ان فاعل الانكليز لا يكاد مع ذلك يخلو من الشغل حتى شبه بآلة يحركها البخار ومن اجل ذلك كانت بلادهم اغنى البلاد وان لم يكن سكانها من اسعد العباد...

وافضل الاجور الاجرة اليومية مضافاً اليها سهم او بعض سهم من الكسب كما يفعل بعض تجار بلادنا مع كتبتهم وبعض اصحاب المعامل في الديار الاجنبية مع الفعلة فيكون الماهن اي الاجير عاملاً وشريكاً معاً فيبذل المجهود في اتقان العمل والحرص على المصلحة والسعي في تحصيل المنفعة رجاء ان يحصل له النفع في الحال والاستقبال

اما العملة عموماً فيمتاز بعضهم عن بعض بالصفات والعادات والخلائق فقد عُرف فعلة انكلترة بفرط الهمة وعظم الاقدام. وفعلة المانيا بالرزانة والصدق. والفعلة السويسريون بالامانة والاستقامة. والفرنسويون بدقة الصنعة وحسن الاختراع وذخرفة العمل. والايطاليون باللهو والاهمال. والصينيون بالصبر واتقان المصنوعات المحتاجة الى الزمن الطويل. واهل بلادنا عموماً بالتجلد واحتمال المشاق والرضا بالقليل والسكون الى الراحة في كثير من الاوقات والمحافظة على تقاليد القدماء واساليب السلف حتى ان صناعتنا وزراعتنا لا تزالان على مثل ما كانتا في زمن نوح عليه السلام. ولا انكر ان القناعة تكون الى حدٍ ما فضيلةً وانها كما يقال كنزٌ لا يفنى الا اني اراها تتحد عند

قطة الافراط بالكسل والاهمال ولذلك اسأل الله ان يوفق اهل اوطاني الى الاقتداء بالافرنج في جدهم واجتهادهم وان لا يزدروا بما يرون من آثار فضلهم ولا يطمئنوا على منافستهم في فضل الجدود ولا يغرّرهم قرب العهد بالتمدن فقد قيل :

ان الفتى من يقول هاءنذا ليس الفتى من يقول كان ابي

ولا ارى الافرنج ينكرون فضل جدودنا الّا ان اعترافهم بهذا الفضل لا ينفي تقدمهم علينا في مسالك المدنية ولذلك أخاف ان يقولوا لنا : نعم الجدود ولكن . . .

الفصل الثاني

في تجزئة الاعمال

اعلم ان الاعمال وافرة لا تحصى عددًا ولا تُحصر نوعًا وانها تزيد على حسب زيادة الحاجات وتقدّم الناس في الحضارة واتساع الثروة وكثرة دواعي الترف والنعيم . ثم ان المصنوع الواحد يحتاج الى عدة من الصانعين لتعدّد الاجزاء والادوات وعجز الانسان الواحد عن القيام بها جميعاً بحيث لو اضطرّ الى مداركة جميع حاجاته بنفسه اي غير مستعين بابناء جنسه لبقي السعي الانساني مقصورًا على ضروريات المعاش الحيواني بل كنا معاشر الناس اسوأ حالًا واضلّ سبيلًا من الحيوان فان حرماننا من مزية العقل وحرّية الفكر قد ابعد عنهُ مسئولية التبصّر الناشئة عن تلك الحرّية نفسها وكفاهُ مؤونة التفكّر في الغد فاندفع عنهُ ألم اليأس او ضعف الامل فلم يحتج الى السعي المستمرّ ولم يفتقر الى تجزئة العمل

اما فوائد تجزئة الاعمال فهي اكثر من ان تُحصر وقد انتبه لها المقتصدون بادئة لا تنكر وكيف ينكر تلك المنافع من يعلم ان عشرة فعلة في احد معامل الابر يصنعون ثماني واربعين الف ابرة فيكون مقدار ما صنع كل منهم اربعة آلاف وثمانمائة في حال كونه لو انفرد عن رفاقهِ مع وجود الآلات وتيسّر الادوات لما استطاع ان يصنع عشرين ابرة . او من يرى ان ثلاثين فاعلًا في معمل ورق القمار المعروف عند بعض الناس بالشدّة وعند آخرين بورق اللعب يصنعون في نهارهم خمسة عشر الفًا وخمسمائة شدة اي رزمة من ذلك الورق مع انهُ لو كُلف بالعمل واحد منهم دون الاخرين لقصرت همته عن صنع شدة واحدة وما ذلك الّا من بركات التعاون وفوائد المؤازرة

ولا تنكر مع ذلك مزيّة المعرفة الناشئة عن استمرار الممارسة وادمان المباشرة الموجبة للمهارة في العمل والسرعة في اتمامه كما يُرى ذلك في صغار المعامل كالافران مثلاً حيث يقوم الخبّاز على صنعته بمهارة ورشاقة تدهش الخاطر فلا يكاد الناظر يرى قطعة العجين على يده حتى يراها على الكمارة رقاقةً وعلى البلاطة رغيفاً فيذكر قول الشاعر :

لم انسَ كمارة خبازٍ مررتُ بهِ يدعو الرقاقة مثل اللمح بالبصرِ
ما بين رؤيتها في كفّ كرّتها وبين رؤيتها فوراء كالقمرِ
الّا بمقدار ما تنزاح دائرةً عن وجنة الماء بعد الربي بالمجرِ

ولقد ذهل اهل بلادي عن منافع التعاون ورغبوا في الانفراد طمعاً يوجب الخسران او قناعةً يترتب عليها الضعف والاضمحلال فترى الحائك منّا قائماً على النول ينسج منفرداً وقلّ ان يكون عنده نولان بل لو استطاع الاستغناء عن الاجير لفعل . كما رأيت ذلك في احد انسبائي وهو رجل يقال لهُ ابو نوفل عرفتهُ في حداثة سنّي شيخاً معمراً ينسج الحرير في حانوتٍ حقير على نول صغير ولا صانع لهُ ولا اجير وكان مع ذلك متولياً امر بستان لهُ في حيّ الصيفي بتلك المدينة يرّبي فيهِ الدود ويستخرج منهُ الابريسم لينسج بهِ الحرير كل ذلك على قدر الحاجة والكفاف حتى تحمل بستانهُ في احدى السنين فقصر عن اكفاء واحتاج ابو نوفل الى شراء الابريسم لنسج الحرير الّا انهُ لم يتململ من ذلك ولم يشكُ الفاقة بل كان غنياً بقناعته ينشد بلسان حالهِ قول القائل :

ولبس عباءةٍ وتقرّ عيني احبُّ اليَّ من لبس الشفوفِ

ولكن ما بالنا نستحسن الفقر وضيق الحال وموضوع البحث والآمال انما هو توفير الثروة والمال بتجزئة الاعمال . . لا جرم انني انتدب قومي لاقتفاء اثر ابي نوفل فان القناعة وان كانت كنزاً لا يفنى الّا ان العمل افضل منهما بالنظر الى العمران وسعادة الانسان فعلينا والحالة هذه ان نصرف جلّ الهمة الى التعاون على الاعمال بالقيام على تجزئتها ساعين بترقيتها وان لم يتيسّر لنا بداءة بدء ايجاد المعامل العظيمة والآلات الكبيرة فلا اقلّ من السعي في اصلاح ما عندنا من ذلك على انهُ لا يصعب علينا جلب انوال جديدة كالتي ينسج الافرنج عليها اقمشتهم العريضة الّا ان يكون قُضي علينا نحن الشرقيين ان لا نحوك اقمشتنا الّا بالانوال التي نُسجت عليها ثياب جدودنا وان لا نحرث

الارض الَّا بالآلة التي حرث بها نوح عليهِ السلام . وايمن الله لو نُشر احد من سلفنا الاوَّلين لَما رأى من فرق بين حالنا الحاضرة وحال بلادنا ايَّام كان صبيًّا ولقال حين يرى المنوال : هذا الذي نسجتُ ثوبي عليهِ . وحين ينظر المحراث : هذا الذي حرثت بهِ . وحين يرى الابريق : هذا الذي شربتُ بهِ والدتي لم تعدل طينته ولم تتغيَّر قوالبه . وبالجملة ان داء الاهمال والاختلال تمكَّن في حالنا ولا دواء لهُ الَّا ترك الاغراض الشخصيَّة ونبذ المقاصد الدنية والتعاون على الاعمال والمؤازرة على ما يعود بالنفع ويصلح الاحوال

ثم ان قاعدة التجزئة يتبعها الزرَّاع بحكم البداهة اذ يعتبرون ان الارض التي تقتصر على زراعة صنف واحد من الزرع تكون اوفر غلَّة واوفى ربحًا من التي تُزرع فيها الزروع المختلفة المتنوعة وان بعض الارض صالح لزروع الحبوب وبعضها لزرع الاشجار وهلمَّ جرًّا . مثال ذلك ارض داريَّا بالقرب من دمشق فانها تنبت الكرم المشهور عنبه بالزيني وهو اجود العنب في الاقطار الشامية ولذلك فلا يغرس اهلها غيره في حال كون الارض المتاخمة لها لا تصلح لزراعة الكرم فان غُرس فيها لم يكن عنبه مماثلًا للزيني طعمًا ولا محاكيًا لهُ شكلًا . وان ارض حوران تنبت الحنطة والشعير الجيدين فيقبل اهلها على زرعهما . وان اهل لبنان يهتمُّون بغرس التوت والزيتون واهل مصر يزرع القطن والارز والبوشناق يغرس الخوخ وهلمَّ جرًّا . فلا اعتراض والحالة هذه على اتباع قاعدة التجزئة في الزروعات

واما في الصناعة فقد كثر المعترضون عليها يزعمون ان تجزئة الاعمال تجعل الانسان آلة صمَّاء اذ ينشأ عن تكرار العمل الواحد خمود الفكر وجمود الخاطر وان اتباع هذه القاعدة في بلاد الافرنج قد جعل اصحاب المعامل يستخدمون النساء والاولاد فكان ذلك موجبًا للاضرار بالهيئة العائلية اذ تنقطع النساء بذلك عن تدبير المنزل والاولادُ عن طلب العلم في المدارس . فالجواب على ذلك ان الفعلة منتدبون للاشغال اليدويَّة فهم الى تحصيل المعاش والتفنن في اساليبه احوجُ منهم الى التضلُّع من العلوم بل الصناعة نوع من العلم توجب تهذيب الخواطر وتثقيف العقول . ولا ينقض ذلك قولهم ان تكرار العمل الواحد يحصر الذهن فيهِ فلا يتمدَّاه فان من يصرف عمره في صنع الابرة قطعًا وتثقيبًا لا يكون اوفر ذكاء ممن لا يعاني الَّا الثقب واني لأذهب في هذا الامر الى ما ذهب اليهِ « بابي » حيث قال : ان قيام الفاعل على العمل الواحد

يكرّره في جميع ايامه يجعله كامل المهارة في صناعتـه بل ربما دعاهُ ذلك الى اختراع وسيلة نافعة لها على انهُ لم يتعين على كل من الناس ان يكون استاذًا معلماً او حكيماً مهذباً او عالماً محترعاً والّا حصل التساوي المطلق وامتناع القيام على الاعمـال لاختلاف درجاتها المستلزم اختلاف درجات الرجال

اما استخدام النساء والاولاد في المعامل الصناعيّة فلا بدّ ان يلاحظ فيهِ اوّلاً مـا يحصل للعائلة من الفائدة بكسب المرأة والولد وما تحتاج اليـهِ الحالة الفقريّة من التعاون على اصابة الرزق. واما انقطاع الاولاد عن المدارس فهو اعتراض جوهري واسر ذو بال الّا ان عدم وجود المدارس الابتدائية في كثير من قرى البلاد غنيـة كانت او فقيرة يقوم في هذا الامر مقام العذر. وحسبك ان وزير معارف فرنسا قال في احد خطبه انه لا يمكن الاكراه على التعلّم الّا بعد انشاء المدارس الكافية في جميع القرى (١ على انهُ لا يسعنا ان ننكر لن كثرة استخدام النساء في المعامل قد اضرّ بالهيئة العائليّة في بعض البلاد من حيث قلّة النسل اذ طمعت المرأة في الربح فاسقطت حملهـا كيلا يعوقها عن مداومة العمل ولا يمنعهـا من تحصيل الاجرة الّا ان ذلك قليل الوقوع لا يعدل الفائدة التي تنشأ عن اشتغال النساء والاولاد سواء كانت من حيثيّـة اصابة الرزق او من وجوه غيرها كالامتناع من الكسل والبطالة. ولا يتعذر تخفيف هذا الضرر او دفعهُ قبل حصولهِ بمنع الجنسين من الاختلاط الموجب للفساد وبان يعيّن اصحاب المعامـل مدرّساً للصغار من خدمته يؤدّبهم ساعة او ساعتين في النهار كما يفعـل كثير من ذوي المعامل الكبيرة في اوروبا . اما النساء فمن الواجب ان تكون اعمالهنّ خفيفة ملائمـة لأمزجتهنّ وان يرفع عنهن الشاقّ من الاشغال وان كنّ قادرات على القيام باكثر اعمال الرجال كما تدلّ على ذلك حالهنّ في بلاد نابلس وجبل لبنان حيث يقمن على فلاحـة الارض ونقل الاثقال في حال كون رجالهنّ (وذلك في النابلسيين دون اللبنانيين) يتقلبون على بسـاط الراحة وفراش الكسل فهم ومثلهم الحورانيّون يبذلون ما يستطيعون من المال للحصول على النساء القرويات الابدان بخلاف عادة الاوروبيين اذ تبـذل النساء المال للحصول على الرجال فالسعيد من اولئك مَن كثرت بناته كما ان الشعيد من هؤلاء

(١) ثمّ انّ التعلّم الاجباري من القوانين المجحفة بحريّة الوالدين اللذين كثيراً ما يكونان في حاجة الى شغل اولادهما (المشرق)

من كثر بنوه أفلا يستغرب ذلك نساء قومي الرافلات في اثواب الراحة او لا تراهُ النساء الاوروبيات خرافة ذوي اوهام او اضغاث احلام

ثم ان الصناعة تكون في المدن احسن حالًا واتقانًا منها في القرى لكثرة السكان والعمّال ووفرة الاستهلاك واتباع قاعدة التجزئة في الاعمال فان الرجل الواحد قد يكون في القرية نجّارًا وحدّادًا وزجاجًا معًا او حائكًا وقصّارًا وصبّاغًا وخياطًا فيستحيل عليه ان ينبغ في جميع هذه الصناعات بل يتعسّر عليه اتقان واحدة منها لاشتغاله بسائرها. واما في المدن فكلٌ يسعى في شانهِ ويقوم بصناعته بل ربما اقتصر الرجل على فرع من العمل واستعمل غيرهُ في باقي الفروع. وقد بلغت تجزئة الاعمال في بلاد الافرنج غايتها القصوى حتى ان الطاهي الباريسي لا يتقن سوى لون من الطعام فلا يطبخ غيره وان في باريس ولوندرة وويانا وبراين كثيرًا من الاطباء الذين مع معرفتهم بجميع الفنون الطبيّة يقتصرون على فنّ واحد منها كالجراحة او امراض العيون او الامراض الصدريّة او الحميّات وقس على ذلك سائر ارباب الصناعات فيما ان اطباء القرى يعالجون جميع الامراض على حد سوى مع كون اكثرهم من الجهلاء والدجالين الذين لا يحصل على يدهم الشفاء الّا بالموت والذين يصح فيهم قول الشاعر في ابن شمعون :

طبّ ابن شمعون على فضلهِ حكمٌ على هذا الورى يمضي
يمشي ومزدانيل من خلفهِ مشر الاردان للقبض

الفصل الثالث

في استقلال الاعمال

اعلم اوّلًا ان نجاح الاعمال وتكامل وسائل الاختراع والابداع متوقفان على الحرية والاستقلال كما ان تأخرها وتلاشيها من نتائج الرق والاستعباد وهي قضية مسلّمة لا حاجة فيها الى الدليل

اما الاستقلال فهو تصرّف المرء في اعمالهِ ونتائجها تصرّفًا مطلقًا في دائرة الشرائع الحقة والقوانين العادلة فانّ الحريّة الحقيقية قائمة بالعدل. وقال الحكيم بالي الانكليزي في تعريفها : الحريّة هي ان يحق للانسان ان يفعل ما شاء بحيث ينتهي بهذا الحق الى حق جاره في مثل ذلك فلا يتعدّاهُ فذلك عين العدل والاعتدال. وقال غارنيه : الاستقلال

في اصطلاح العلماء قائم بحريّة العامل في ان يختار ما يروم من الصناعات وان يبيع ما يصنع مَن يريد بما يريد من الثمن او البدل وان ينقل سلعتهُ الى حيث شاء متصرفاً في جميع ذلك تصرُّف المالك في ملكهِ وهو الاساس الذي ينبغي ان تبنى عليهِ قوانين الاعمال فان لم تكن احوال البلاد وساكنها مساعدة على ذلك فلا اقلَّ من ان يتخال قوانينَها روح الحريّة تمهيدًا للطرق المؤدية الى هذه الغاية

واما الاستعباد فهو غلّ الاعمال وقيد الافكار سواء وقع على الصانع ام على مصنوعه فان الحريّة الشخصية منحت الانسان ان يكون عاملًا فاذا أُسر فانما يؤسر من اجل عمله وطمعاً في الانتفاع بهِ بدليل ان الذين تسوقهم دناءة انفسهم الى الاتجار بالرقيق لا يأسرونهم ولا يشترونهم الّا اقوياء اصحّاء الابدان وان العُجز والمقعدين والعميان وارباب العاهات لا خوف عليهم من الاسر ولا هم يُستعبدون . ومن المعلوم الظاهر ان الرقيق لا يصرف همته الى ما يؤمر بهِ من العمل عالماً منهُ بانهُ صائر بذلك الى احدى غايتين يتمنّاهما فامّا ان يطردهُ سيده فينجو بذلك من الرق واما ان يبيعهُ فيرجو من الانتقال رحمةً او فرجاً . واما الذين يضربون عُبدانهم سوقاً الى الاعمال وحثًّا على الاجتهاد عملًا بقول ابي الطيب

لا تشتري العبد الّا والعصا معهُ ان العبيد لأنجاسٌ مناكيدُ

فلا يستفيد من ذلك الّا سخط الانسانية ونفور اهلها فان الاستعباد يذهب بشهامة الانسان فلا تؤثر فيهِ الاهانة ولا تحمله على الاجتهاد . وجملة الامر ان العمل مصنوع بيد حرة يكون احسن صنعاً واكمل وضعاً واوفر فائدة واجل عائدة من العمل المصنوع بيد مستعبدة مخطوة ان عملت مثقال ذرّة او مثقال ذرّات خيرًا لم تَرَهُ

فلا جرم ان الحريّة التي مُنحت للانسان فميّز بها الخير من الشرّ والنفع من الضرّ وان المسئوليّة التي أُلقيت عليهِ ناشئةٌ عن تلك الحريّة قد رفعتاه الى الدرجات السامية التي كان يحسب همتهُ قاصرة عن الوصول اليها والنالتاهُ المقاصد العالية التي لم يكن يأمل الحصول عليها ولا غرو في ذلك فان الحريّة والاستقلال يوجدان في المرء الهمّة والنشاط والصبر والثبات والحزم والاقدام والغيرة والحميّة والكرم والشهامة وغير ذلك مما لا يكون في المستعبد الاسير الذي تموت فيهِ الخصال الحميدة وتحيا الطباع الدنيئة الّا الذين قادهم الاتفاق الى الرقّ مع كبر نفوسهم عنهُ فالتمسوا النجاة منهُ وقليلًا ما

هم . على ان ما يكون في هؤلاء من محاسن المزايا انما منشأه تصور الحرية والرغبة فيها وحسبنا دليلاً على ذلك ما نراه في بلاد الحرية والقوانين العادلة المبنية على المساواة الحقة من ترقي العالم والمكاتب والصانع والمخترع الى المقامات التي هم بنوالها حقيقون وما نجد فيها من المؤلفات الجليلة والاختراعات الجديدة والاكتشافات المفيدة والصناعات المفيدة فان جميع ذلك من عمل الاحرار المختارين لا الارقاء المستعبدين بل الفضل لا يواطن الرق ولا يساكن الاستعباد فلا نجاح للاعمال الفكرية ولا صلاح للزراعة والصناعة والتجارة الا بالاستقلال الذاتي . وحجتنا على ذلك حالة البلاد الاميركية فانها منذ نشطت من عقال العبودية اي من مائة وبضعة اعوام في النمو والتقدم بسرعة لا مزيد عليها فعظم عمرانها وكثر ساكنها فصار عددهم نحو ٤٠ مليوناً (واليوم ٨٠ مليوناً) بعد ان كان في سنة ست وسبعين بعد السبعمائة والف نحو ثلاثة ملايين وهم الان راتعون في رياض الامن متقلبون ظلال الحرية في بلاد واسعة الارجاء تعدل مساحتها خمس عشرة مرة من مساحة البلاد العثمانية وما سبب ذلك الا الاستقلال . ولا ينبغي ان يظن بان الجمهورية من الشروط اللازمة لحصول التقدم فان النجاح حاصل في كثير من بلاد اوروبا الملكية الا ان له شرطاً لازماً وحكماً ملازماً وهو ازالة الاستعباد وملاشاة الاستبداد بوضع النظامات الحرة والقوانين العادلة مع العمل بها والمحافظة عليها والتوفيق بينها وبين احوال البلاد وطبائع اهلها

فان قيل خصب اميركا اصلي وثروتها طبيعية فلا مدخل في ذلك للحرية والاستقلال . قلنا ان ارض المكسيك ومستعمرات اسبانيا في كوبا اوفر منها خصباً واحسن طبيعة وهي مع ذلك في تأخر وانحطاط تشب بها نار الحروب الاهلية والفتن الداخلية فتخرب عامرها وتفسد صالحها في حال كون البلاد الاميركية راتعة في رياض السلام واردة من حياض الامن . وما احسن ما قاله في ذلك حكيم الفرنسيس مونتسكيو المشهور ومعناه : ان نمو الغلة لا يكون على قدر خصب الارض ولكن على حسب استقلال اهلها فربَّ ارض وعرة المنابت كثيرة الحزون جعلها اصحابها جيدة الخصب كثيرة الريع بما لهم من الاستقلال وما نالوه من الامن والعدل . وربَّ ارض مخصبة التربة جيدة الموقع جنَّت نضارة خصبها خلوها عن الامن وتزول الحيف والظلم بها فاصبح اهلها يئنون تحت اثقال الفاقة ويجعلون بقيود العسر فانهُ لا نجح للاسرى المسترقين بل

لا تكاد اعمالهم تفي بحاجاتهم الضرورية فاذا عرض لهم عمل نافع يقتضي اليسير من الهمة والقليل من الاقدام اعرضوا عنهُ علماً بانهم لن يستفيدوا منهُ فائدة ولا يعود عليهم بفائدة

واعلم ان الحرية الموجبة لاستقلال الاعمال نوعان حرية معنوية وحرية حسية والمعنى فيهما ظاهر فالبلاد التي حوتهما تبلغ درجات الكمال في التمدن وحسن الحال والعكس بالعكس . ثم ان الحرية المعنوية تتقدم في الغالب الحرية العملية فان الانفس تنزع اليها شوقاً ورغبةً فاما ان تنالها بالسلم والراحة واما ان تدخل جنتها تحت ظلال السيوف . ولما كانت الحرية كالماء الزلال الشديد البرودة وجب على القلوب الظامئة لها ان لا تتهافت عليها كما يتهافت الظمآن على المورد العذب فان ذلك يضرّ بالجسم وربما جلب الوبال كما وقع للفرنسيس في ثورتهم الاولى عام ١٧٨٩ اذ اهرقت الدماء وانتُهكت الحرم وقُتل البريء . ومن المعلوم ان امزجة الناس تختلف على حسب اختلاف المواقع فرب داء في انكلترة يعالج بمقدار من الدواء لو تناولهُ المصاب بذلك الداء في غيرها لما رأى منهُ الشفاء بل ربما كان الدواء النافع في بلد مضرًّا في غيره . وهكذا الاستقلال الذاتي فلو مُنحت حرية الانكليز بتامها للالمانيين مثلاً لأضرّت بهم فعلى الحاكم ان يتبين الطبائع ويتأمل الاحوال ويتفقّد الاخلاق ويتعهّد العادات ليجعل لقومهِ من الحرية ما يعينهم على سلوك سبل التمدن ويقيهم التهوّر في مهالك الافراط

ثم اعلم ان موانع الاعمال كثيرة ومنها الموانع الطبيعية وغير الطبيعية . فاما الطبيعية فمثالها البحور والجبال والاودية ونحوها ولقد ذلّلها الانسان بقوة عقله واجتهاده بل اتخذ بعضها وسيلةً للتسهيل وطريقةً للتيسير فكان البحر من حواجز تجارته وعوائق صناعته فالقى عليهِ خشبة تخترق امواجه وتعارض انواءه فصار واسطة للوصل بعد ان كان للقطع والفصل . وكانت الجبال اوتاداً في مسالكه فوطأها بالطرق الممهدة بل اخترقها وجعل لبواخره البرية في قلوبها طرقاً سوية . ثم لم يكتفِ بجميع ذلك حتى رام ان يتخذ في الافق سبلاً فانشأ المركبات تطير بهِ مقرّبة للاذهان اخبار بساط سليمان . فان قيل ان سيرها لا يزال غير ارادي قلنا انَّ مَن قصد وعمل نال الامل

واما الموانع غير الطبيعية فقد نشأت في غالب الاحوال عن غفلة الانسان او عن اهماله وهو قادر على ازالتها لصدورها عنهُ . فاولها الجهل ودواؤهُ العلم . ثم الاخلاق

السيئة وعلاجها الادب . ثم الافراط في حب الذات وهو التناهي الموصوف بالغلط ودوائهُ اختيار خير الامور اي الوسط . ثم الغلوّ في الدين وعلاجهُ يسير

واما التفرّد في الاعمال وتقييد التجارة بالرسوم الباهظة والمكوس الداخلية والاخطار والامتياز وتداخل ارباب الحكم فيما لا يعنيهم كما كانوا يفعلون في اوربة قبل هذا العصر فجميع ذلك خطأ وضلال مصيرهما الى الزوال . فقد كان الحكام في فرنسة وانكلترة ينهون اصحاب المعامل الصناعية عن نسج الاقمشة الّا بمقدار ما أذنت فيهِ اللجان المشكّلة لذلك وقيل انهم كانوا يأمرونهم ان : « انسجوا من اللون الاحمر مقدار كذا . ومن الاصفر او الاخضر او غيره كل ذلك بمقادير معينة » . وكان الانكليز يمنعون الفرنسيس من المجيء الى بلادهم لكيلا يتعلموا صناعتهم او يقلدوا رسومهم وكان الفرنسويون يعاملون الانكليز بمثل ذلك

فهذه الموانع والحواجز لا تفيد فائدة لان الانسان ادرى بامور معاشه خصوصاً ما يتعلق بالاخذ والعطاء والصنعة والمهنة ولاجل هذه الاسباب وغيرها ما برح الاقتصاديون يحثون الحكام على تأييد الاستقلال بالاعمال وترك القواعد المانعة من سير التجارة والصناعة في مسالكها الطبيعيّة على حسب الملائم لاحوالها ولطبيعة العاملين بها وواقع بلادهم

الفصل الرابع

في التعاون على الاعمال

اعلم ان الوجه المفيد بل السبيل الوحيد للتعاون على العمل انما هو عقد الشركة والشركة اختلاط شيء بشيء كمال بمال او عمل بعمل وهو من الشرك بالتحريك اي حبالة الصائد لما فيه من اختلاط بعض حباله بالبعض ثم أطلقت على العقد مجازاً ثم صارت حقيقة عرفيّة كما ورد في الكتب الفقهية

والشركة نوعان حسية ومعنوية فالشركة الحسية معلومة فلا حاجة الى بيانها . واما المعنوية فهي الشركة يعقدها اثنان او اكثر لاقيام على عمل معنوي دينيًا كان او علميًا كما لو اتفق زيد وعمرو على تأليف كتاب او اشتركا في عمل البرّ وجمع الصدقات ومن ذلك الشركات الخيرية والجمعيّات العلميّة

والشركة الحسية المالية كثيرة الانواع كما تعلم على اننا لا نروم البحث في انواعها فان القصد اظهار منافعها ولا ننظر في الشركة الخاصة الغرض ايضاح الشركة العامة وهي العقد بين مئين والوف كثيرة من ارباب رؤوس المال ينضم بعضهم الى بعض للقيام بنفقات الاعمال العظيمة كانشاء طرق الحديد والسفن التجارية والاسلاك البرقية وخرق الجبال ووصل البحار

وللشركة العامة فوائد لا تحصى ومنافع لا تستقصى فلله درّ من فتح بابها واوجد اسبابها وجمع رأس مال الافراد كما تجمع قطرات الماء في الحوض للقيام بما يعجز عنهُ الفرد الواحد من عظائم الاعمال فان التاجر والاثنين بل الالف والالفين لم يكونوا قادرين على اختراق جبال الالب الفاصلة بين فرنسة وايطالية وعلى مزج البحرين بالتقيان بخليج السويس بل لولا وجود الشركات العمومية لما أُنشئت الطرق الحديدية ولا وجدت السفن البحارية ولا مُدَّت الاسلاك البرقية . ولا غرابة في ذلك فان ما لا يقوى عليهِ الواحد من الناس يستطيعه الجمع والقوّة المجتمعة اقوى من العدد الكثير

ولا شكّ ان نجاح اوربة وتقدمها في العمارة وحسن الحال وبلوغها اقصى درجات الكمال في المدنية والثروة كل ذلك ناشئ عن تلك الشركات المترتبة على استقلال الاعمال وروح الحرية الذي انتشر في تلك الممالك فاحياها حتى ان ثروة الملوك التي كان يُضرب بها المثل لم تعد شيئاً يذكر بالنسبة الى ثروة الشركات العمومية

ومن العجب اننا مع ضعفنا المستلزم للتعاون مؤثرون للانفراد في الاعمال حتى لا ترى في اقطارنا شركة عمومية فاذا وُجد منّا مجتهد يرغب في انماء ماله فلا يتجاوز فكره حدّ الاثرة ولا يبالي بالرفيق او الجار ربّما سرّه بقاء غيره على مركز لا يتحوّل عنهُ او انحطاطه عن ذلك المركز لتحصل لهُ المزية والافضلية فهذه الاراء العقيمة والمقاصد السقيمة من الاسباب الذاهبة بثروتنا المانعة لتقدمنا ونجاحنا

اما الافرنج فيكبّون على الاعمال وجمع المال لتوسيع المعاش في الحال والاستقبال ولا يجهلون ان الثروة الخصوصية لا تحصل الّا من الثروة العمومية فاذا يسّر الله لاحدهم رزقاً واسعاً افاض منهُ على عياله ما يوجب لهم الراحة والرفاه فاذا أتمت موارد تجارته مال الى الراحة وسلّم اعماله الى ابنه او نسيبه يديرها انتفاعاً بها او باع من احد الناس معرفة عملائه تكيلا تكون راحته سبباً في تلاشي اعماله الرابحة . وفيهم

من الغيرة وحب الالفة ومعرفة الحقائق ما يبعدهم عن الشقاق والاختلاف ويؤلفهم الى الوفاق والائتلاف فتراهم يتنافسون ولكن في اتقان الاعمال ويتسابقون ولكن الى مراتب الكمال فلا يحسد احدهم الآخر على رزق اصابه او نعمة نالها ولكن يسعى للحصول على مثل ذلك بالوسائل الحالية من شبهات الخيانة وادران الغدر والخديعة

واما نحن فقد تولانا الحسد الذميم فشغلنا حال غيرنا عن شرنا او خيرنا فترى الرجل منا ينام باحدى مقلتيه ويسهر بالاخرى على مراقبة جاره يهد باليمين طريقه ويحفر بالشمال حفرة لاخيه يتمنى لنفسه الثروة ويجلب الفقر لصديقه . وعلى هذا السبيل الماضل نرى التاجر والزارع والعامل والصانع والمأمور والكاتب والغني والفقير . فاذا شرع احدنا في امر نافع لم ننظر اليه من حيث هو بل نحكم على فساده بمجرد توهم العجز في صاحبه وبعبارة ثانية انا ننظر الى العامل لا الى الاعمال والى القائل لا الى المقال واذا وفر مال المرء فصار غنياً قلنا على مسمع من الناس انهُ اختلس المال او سرقهُ واذا قرن الله سعيهُ بالتوفيق زعمنا انهُ لقي في الارض كنزاً

وذلك فضلاً عن التعصب الديني والخلاف الجنسي فاننا بين مسلم ومسيحي واسرائيلي وهؤلاء بين الاجناس المختلفة والمذاهب المتنوعة نحسب المشاركة شركاً والموازرة ضلالاً . ومن كانت هذه احوالهم فكيف يرجى لهم النجاح او كيف يؤمل ان تكون لهم شركات عمومية وجمعيات تعاونية لا جرم ان ذلك لا يتم لهم الا اذا طهروا الانفس من ادران التعصب في امر الدين والجنس والبلد والمشرب حتى يكونوا امة واحدة في وطن واحد لا صلة بين امور دينهم وامور دنياهم بمعنى ان يكون الدين كما هو بالواقع ونفس الامر نظاماً للاعتقاد وقانوناً للعبادات لا يمنع من اتحاد الناس وان اختلفوا فيه وبعبارة ثانية ان يكون بمنزلة الصلة بين المخلوق وبارئه . فاذا طهرنا حقائق الاديان من اوهام التعصب الوخيم واخلصنا الانفس من شوائب الحسد الذميم توفرت لنا اسباب الاتحاد وانفتحت ابواب الموازرة التي لا عمران الا بها ولا نجاح الا معها والا فلا سبيل لخروجنا من خطة الهوان والشقاء والفاقة والعناء بل يكون مثلنا كمثل مريض احمق يعرض لهُ الدواء فينفر عنهُ متحملاً ألم الداء او مثل متتاه في الحقل شبَّت النار على مقربة منهُ وتعلقت باطراف ثوبه فاحرقته ثم نالت جثته ولم يطلب النجاة منها . الهمنا الله الغيرة فهي وسيلة النجاة وذريعة النجاح